اقتصاد

حذر أسواق مصر قبل اجتماع صندوق النقد

القاهرة ـ **عادل صبري**

تعلق الحكومة المصرية آمالاً واسعة على قرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، مساء اليوم الاثنين، باعتماد المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، مقابل قرض قيمته الإجمالية نحو ثمانية مليارات دولار. يشير اقتصاديون إلى حاجة الحكومة إلى اعتماد الصندوق لمراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي، الموقع في مارس/ آذار الماضي، لما يمثله من شهادة ضمان بحسن أداء الاقتصاد، وقدرته على النمو بطريقة جاذبة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

قال الخبير الاقتصادي، عبد النبي عبد المطلب، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة حريصة على عرض قرار المراجعة الثالثة على المجلس التنفيذي الذي يضم 24 مديراً ومحافظي المناطق، بعد تأجيله يوم 10 يوليو/ تموز الجاري، ثم إعادته للمناقشة اليوم الاثنين، لإثبات جديتها بالسير في برنامج الإصلاح المتفق عليه مع مجلس إدارة الصندوق، الذي يستهدف تحقيق مرونة سعر الصرف، وترشيد النفقات العامة، والتزام الحكومة بطرح الأصول الحكومية أمام المستثمرين ضمن وثيقة الملكية العامة، المؤجل تنفيذها، منذ ديسمبر/ كانون الأول 2023. تنتظر الحكومة من مجلس الصندوق، الموافقة على صرف شريحة جديدة بقيمة 820 مليون دولار، والبدء بإجراءات صرف 1,2 مليار دولار، تمويلاً إضافياً من صندوق «الصلابة والاستدامة» التابع للصندوق، وستخصص لتمويل مشروعات الطاقة النظيفة.

تترقب الأسواق بحذر قرار مجلس صندوق النقد، حيث أدى تأجيله من جدول الأعمال، نظر الملف المصري، لعدة ساعات، إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، بنحو 50 قرشاً في البنوك، وعودته للسوق الموازية مرتفعاً بنحو 1,4 جنيه، ليظل عند حدوده المرتفعة بقيمة 48,35 جنيهاً للشراء و48,45 للبيع.

يأتي اجتماع مجلس الصندوق، عقب مقابلة أجراها وزير المالية، أحمد كوجك، مع المدير العام للصندوق، كريستالينا غورغيفا، أثناء مشاركته باجتماعات مجموعة العشرين التي عقدت في البرازيل نهاية الأسبوع الماضي، تعهد خلالها، بالتزام الحكومة بالضوابط المالية التي وضعتها لجنة المراجعة بالصندوق، أثناء زيارتها للقاهرة يونيو/ حزيران الماضي. قال كوجك، في بيان صحافي، أصدره عقب المقابلة، إن الحكومة ملتزمة بتحقيق الانضباط المالي لوضع مسار دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي في مسار نزولي، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. وأبدى وزير المالية التزام الحكومة بزيادة حجم استثمارات القطاع الخاص، ودفع الأنشطة الإنتاجية والصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. يبدى اقتصاديون تشاؤماً حول إمكانية موافقة الصندوق على اعتماد المراجعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، لافتين إلى عدم التزام الحكومة بكثير من الضوابط التي أشارت إليها لجنة المراجعة أثناء وجودها بالقاهرة، والتي تتضمن عدم استجابة الحكومة لتقليص الدعم العيني للسلع والطاقة، والإنفاق العام، والسيطرة على التضخم، وتطبيق نظم الحوكمة على البنك المركزي، والبرنامج التنفيذي للتخلص من الأصول العامة.

يشير خبراء إلى نجاح صندوق النقد في ممارسة ضغوطه على الحكومة، ودفعها إلى زيادة أسعار المحروقات، ووضع جدول زمني لرفع أسعار الكهرباء والتحول إلى الدعم النقدي خلال عام 2025، قبيل اجتماع مجلس الصندوق بأيام، لإثبات جدية الحكومة ببرنامج الصندوق للإصلاح الاقتصادي.

مصر والأموال الساخنة... هل تعلمتم الدرس حقاً؟

مصطفى عبد السلام

المتغطي بالأموال الساخنة عريان حتى لو تدفقت مليارات الدولارات عليه من كل حدب وصوب، فمخاطر تلك الأموال أكبر كثيراً من نفعها، ولذا تتعامل معها معظم الدول بحذر شديد وكأنها ورم سرطاني، وتضع كل أدوات التحوط لتفادي مخاطرها الشديدة والكارثية، ذلك لأن خروجها من الدولة فجأة يشكل صدمة قوية للاقتصاد ويؤزم أنشطته ويربك العملة، بل ويتسبب في تهاويها، وهو ما حدث في مصر عقب اندلاع حرب أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022. في ذلك الوقت، خرجت من مصر أموال ساخنة قدرتها وزارة المالية ساعتها بنحو 22 مليار دولار، في حين قدرتها مصادر أخرى بأكبر من الرقم، نظراً للهزات العنيفة التي أعقبت هروبها المفاجئ وانسحابها الصادم، وما إن خرجت تلك الأموال المستثمرة في أدوات الدين الحكومية، حتى انفرطت حبات السبحة الضعيفة التي كانت تجمعها، لتبدأ السلطات بعدها خطوات تعويم العملة ثلاث مرات خلال سنوات قليلة بسبب ندرة النقد الأجنبي والطلب الدولاري المتزايد، كما عانت الأسواق ضغوطاً تضخمية غير مسبوقة، وعودة قوية للسوق السوداء، وعجز ضخم في أصول البنوك الدولارية تجاوز 27 مليار دولار، ودفعت تلك المظاهر السلطات إلى العودة مجدداً إلى صندوق النقد الدولي لاغتراف مزيد من الأموال بشروط مجحفة ومذلة ومهددة للأمن الاقتصادي القومي. وفي يونيو/ حزيران 2022، خرج وزير المالية محمد معيط قائلاً بصوت الواثق: « تعلمنا الدرس». لكن عادت ريما لعادتها القديمة، وعادت تلك الأموال لتتدفق على مصر عقب تعويم الجنيه، وبحسب البيانات، وصلت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة 35,39 مليار دولار بنهاية إبريل/ نيسان، وارتفاع تلك الاستثمارات خلال مارس الماضي، بنحو 19,1 مليار دولار. ولمغازلة تلك الأموال وضمان تدفقها، رفع البنك المركزي سعر الفائدة إلى مستويات قياسية، وهو ما يشكل ضغطاً شديداً على الموازنة العامة، ويبدو أن الحكومة لم تتعلم الدرس بعد، والدليل هو الاحتفاء بتلك الأموال من وقت إلى آخر، وحرص السلطات على جذب المزيد منها وتهيئة المناخ لها بمنحها سعر فائدة عالياً جداً، بل وغير مسبوق، والنتيجة وضع الاقتصاد والعملة والمواطن في فوهة مدفع يمكن أن تنطلق منه رصاصات التعويم والهزات المالية في أي لحظة، معلنة موجة جديدة من تهاوي الجنيه، وحدوث إرباكات داخل أنشطة الاقتصاد قد تستمر سنوات.

فهل يعي متخذو القرارات الدرس ويتوخون الحذر من تلك الأموال السرطانية، ولا يعتمدون عليها بشكل مفرط في دعم استقرار سوق الصرف وزيادة الاحتياطيات وتغطية عجز الأصول الأجنبية؟

سيارات الصين تركز على الابتكار

أكد الرئيس التنفيذي لشركة السيارات الصينية العالمية «أومودا وجايكو»، شون شوو، أن الشركة تكرس جهودها لتحقيق الابتكار وإعادة تشكيل وصياغة مستقبل التنقل. وقال شون شوو لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا) إن «أومودا وجايكو» أطلقت السيارة «أومودا سي 5» والسيارة «جايكو جي7»، في الإمارات، إلى جانب سيارة (أومودا إيه 5) الكهربائية. وأضاف: «تلتزم علاماتنا التجارية الصينية ببناء علاقات متينة وراسخة وطويلة الأمد، وتسليط الضوء على رؤيتنا الخاصة وفلسفتنا المبتكرة التي تقوم على اعتماد الطاقة المتجددة في وسائل التنقل، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة لدولة الإمارات وقيادتها».

تعمل الشركة على إعادة تشكيل مستقبل التنقل (Getty)

لقطات

مترو بغداد... مشروع مرتقب لحل أزمة النقل

جاء إعلان الحكومة العراقية، مؤخراً، عن اختيار تحالف من شركات أوروبية لتنفيذ مترو بغداد، ليحقق مطلباً شعبياً طال انتظاره منذ ثمانينيات القرن العشرين، لتخفيف حدة أزمة النقل في العاصمة المزدحمة، التي تشهد خلال ساعات النهار ازدحامات في كل من الكرخ والرصافة على طرفي العاصمة، متسببة بتذمر واسع لدى العراقيين، كما أنها تؤدي في الكثير من الأحيان إلى حصول حوادث سير بسيطة، ما يؤدي إلى مزيد من الازدحام. وقال الخبير الاقتصادي محمد العزاوي إن «أهمية مشروع مترو بغداد تتمثل في جوانب عدة، منها خدمة المجتمع البغدادي الذي يعاني من الازدحام الخانق المتواصل ليل نهار، من جراء الزيادة الكبيرة في أعداد السيارات والكثافة السكانية، بالإضافة إلى تخليص العاصمة بغداد من التلوث البيئي».

بدء مفاوضات التجارة الحرة بين الخليج وتركيا

تشارك 9 جهات حكومية سعودية في الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، خلال الفترة من 29 - 31 يوليو/ تموز 2024، في مدينة أنقرة التركية. وأوضحت الهيئة العامة للتجارة الخارجية السعودية، في بيان لها أمس، أن الجولة الأولى من المفاوضات تناقش العديد من الموضوعات في تجارة السلع، والخدمات، والاستثمار، وقواعد المنشأ، والعوائق الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، إذ تهدف هذه الجولة للاتفاق على المبادئ التي ستسير عليها المفاوضات في الموضوعات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى وضع الإطار للجولات التفاوضية المقبلة والأهداف المرجوة منها، سعياً للانتهاء من المفاوضات بأقرب وقت ممكن.

بورصة الكويت ترتفع بدعم 7 قطاعات

أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس مرتفعة؛ بدعم سبعة قطاعات. وارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0,38%، وصعد «العام» بنحو 0,32%، كما نما المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0,10% و0,04% على التوالي، عن مستوى جلسة الخميس الماضي. وبلغت قيمة التداول في بورصة الكويت بتعاملات اليوم 45,01 مليون دينار، وزعت على 176,88 مليون سهم، بتنفيذ 10,93 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع سبعة قطاعات على رأسها الطاقة بنحو 2,88%، فيما تراجع أربعة قطاعات على رأسها التأمين بواقع 3,18% واستقر قطاعان. وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 62 سهماً على رأسها «نابيسكو» بواقع 8,58%، بينما تراجع 45 سهماً على رأسها «الخليج للتأمين» بنحو 4,98%.

أفريقيا تتجه إلى اكتناز الذهب بسبب مخاطر الدولار

لندن ـ **العربي الجديد**

أعلنت دول أفريقية، مثل نيجيريا وأوغندا وتنزانيا ومدغشقر، عن خطط لزيادة احتياطيات الذهب وشراء المعدن النفيس محلياً، وذلك وفق تقرير في نشرة «أويل برايس» أمس الأحد. وتأتي الخطوة بسبب المخاوف المتزايدة من استقرار النظام المالي الأميركي واستخدام واشنطن الدولار سلاحاً ضد الصين والبلدان النامية في إطار حرب عملات. ويقول التقرير إن هذه المخاوف حفزت الدول الأفريقية على تنويع احتياطياتها النقدية وتقليل اعتمادها على الدولار. وبحسب «أويل برايس»، يتجه عدد متزايد من الدول الأفريقية إلى الذهب للتحوط من المخاطر الجيوسياسية والحماية من خسائر العملة. حيث اتخذت نيجيريا وأوغندا وزيمبابوي ومدغشقر، والعديد من الدول الأفريقية الأخرى، خطوات لزيادة احتياطيات الذهب، وإعادة الذهب إلى الوطن، وحتى دعم عملاتها بالمعدن الأصفر. وحتى جنوب السودان، الدولة الحديثة، تتجه إلى الذهب. وفي نهاية الأسبوع الماضي، قال محافظ البنك المركزي في جنوب السودان إنه يخطط لزيادة احتياطيات البلاد من الذهب. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن البنك المركزي الأوغندي عن برنامج محلي لشراء الذهب مباشرة من عمال المناجم الحرفيين المحليين للمساعدة في «معالجة المخاطر في الأسواق المالية الدولية». وفي يونيو/حزيران الماضي، أعلنت تنزانيا عن خطة لإنفاق 400 مليون دولار على شراء ستة أطنان من الذهب. كما أصدر وزير المالية التنزاني مويجولو نتشيمبا توجيهاً للحد من الاستخدام واسع النطاق للدولار في البلاد.

وتقول «أويل برايس» إن نيجيريا أطلقت خطة محلية لشراء الذهب لتعزيز احتياطياتها الأجنبية. وبالإضافة إلى شراء الذهب من مصادر محلية، أعلن البنك المركزي النيجيري عن خطط لإعادة احتياطياته الحالية من الذهب إلى البلاد «لتخفيف المخاطر المرتبطة بضعف الاقتصاد الأميركي». وأثارت المؤشرات الاقتصادية، مثل ارتفاع التضخم وتصاعد مستويات الديون والتوترات الجيوسياسية، مخاوف بين صناع السياسة النيجيريين بشأن استقرار النظام المالي الأميركي. وفي العام الماضي، نفذ البنك المركزي في مدغشقر برنامجاً محلياً لشراء الذهب مع انخفاض الدخل من صادرات الفانيليا.

مال وناس

حرب الدولار في السودان... ثراء المضاربين في زمن الجوع

حرب من نوع آخر تأججت في السودان، إذ وجد تجار الحرب طريقاً للثراء في زمن الجوع، عبر المضاربة على الدولار، ما فاقم من معيشة المواطنين

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

نشط المضاربون على الدولار في السودان الذي يعاني من تداعيات حرب شرسة منذ نحو 15 شهراً على الاقتصاد المنهك، ما فاقم من معيشة المواطنين وأجج حالة الجوع التي يعانون منها.

وحذّر محللو اقتصاد ومصرفيون مما أسموه بحرب اقتصادية تقف بقوة وراء انفلات سعر الصرف وتغيره بشكل شبه يومي إلى مستويات قياسية في السوقين الموازية والرسمية، ليتجاوز 2700 جنيه في السوق الموازية، ويتراوح بين 1790 و1870 جنيهاً في البنوك. حمّل المحللون الذين تحدثوا إلى «العربي الجديد» أطراف الصراع مسؤولية الطلب العالي للدولار لتوفير الأسلحة للجيش، وتزايد تحويلات مدخرات المواطنين إلى الخارج، وانتشار المضاربات لجني الأرباح، مقابل شح المعروض في السوق.

ويشهد السودان حرباً متواصلة منذ 15 إبريل/نيسان 2024 بين الجيش وقوات الدعم السريع، نتج عنها مقتل وإصابة عشرات الآلاف وتهجير ملايين السودانيين وتدمير العديد من القطاعات الاقتصادية.

قفزة الدولار بسبب المضاربة

توقّع المحللون استمرار ارتفاع الدولار إلى 3 آلاف جنيه فأكثر، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتعاش نشاط المضاربين خلال الفترة الأخيرة.

وفي هذا السياق، قال أستاذ الاقتصاد والتمويل بجامعة الخرطوم إبراهيم أونور لـ«العربي الجديد» إن القيمة الاقتصادية المستحقة للدولار أو القيمة العادلة له كانت في العام المنصرم 2023 نحو 708 جنيهات، بينما بلغت في السوق الموازية 850 جنيهاً بفارق 142 جنيهاً. وأشار أستاذ الاقتصاد والتمويل بجامعة الخرطوم إلى تجاوز الفارق في سعر العملة الأميركية بين السوقين الرسمية والموازية 800 جنيه. وقال أونور إن الفرق في القيمة المستحقة للدولار ارتفع أكثر من 7 أضعاف في عام 2024 مقارنة بـ2023. ووصف الانفلات في الأسعار بغير المبرر اقتصادياً، وأنّ الاحتمال الأقوى هو وجود حرب اقتصادية يخوضها المضاربون.

وتشهد أسعار الصرف تبايناً يومياً في المصارف السودانية مع شح في المعروض من النقد الأجنبي. وفي هذا الإطار، طالب أستاذ الاقتصاد والتمويل بجامعة الخرطوم، الحكومة باتخاذ إجراءات أمنية مشددة ضد المضاربين في العملة، وحظر المعدّنين من الاتجار في الذهب بيعاً وشراء وتصديراً، إلا عبر البنك المركزي، أو إنشاء محفظة مصرفية من المصارف التجارية التي ترغب في الدخول في النشاط. واقترح تقييم معدن الذهب بالدولار وفقاً للأسعار السائدة في البورصة العالمية. ودعا إلتفعيل مواد الاشتباه والتحري وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مواجهة منفذي عمليات النهب والسلب. وأشار إلى ضرورة إنشاء مركز لفحص العملة المتداولة لدى الجمهور في الأسواق، لمراقبة ومتابعة العملة المزورة، أسوة بما هو معتمد في دول العالم.

> تزايد كبير في الإنفاق على التسلح على حساب القطاعات الإنتاجية

مقترحات لتخفيف الأزمة

قدم أونور مقترحات عدة لوزارة المالية لتجاوز أزمة تصاعد سعر الصرف، منها التخطيط وإعداد موازنة النقد الأجنبي السنوية للحكومة ووحداتها، تشمل الإيرادات والصرف والمراقبة بواسطة وكالة الاقتصاد بالوزارة، والتي كانت تمثل إدارة مراقبة النقد الأجنبي للحكومة ووحداتها قبل سياسة التحرير الاقتصادي. ودعا المالية إلى تطبيق زيادة جديدة في الرسوم والضرائب والعوائد الجليلة على شركات التعدين لمقابلة الصرف الأمني المتزايد. وشدد على أهمية توجيه البنك المركزي التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية والتأكد من ذلك ميدانياً، وإلزام المصارف برفع طلبات الاستيراد للموافقة عليها من بنك السودان المركزي، كما كان حدث في عام 2018 عندما انفلت سعر الصرف.

ودعا أونور البنك المركزي إلى استخدام نموذج تحديد القيمة المستحقة والعادلة للدولار، لمتابعة مسببات تسارع انخفاض سعر الصرف بصورة دورية. وشدد على ضرورة توجيه شركات الصرافة والتحويلات المالية بالتعامل المباشر بالجنيه السوداني من دون توسيط عملات أجنبية مقابل عملات دول الجوار التي هاجر إليها السودانيون كمصر وإثيوبيا وتشاد وجنوب السودان وأوغندا ورواندا، وإجراء ترتيبات مصرفية مع هذه الدول وإعلان أسعار التحويلات وخفض العمولات ما أمكن. ودعا إلى إلغاء حظر حمل العملة السودانية في المعابر، والسماح بتداولها خارج السودان وطباعة فئات كبيرة لتكون مخزنا للقيمة، نظراً لارتفاع الدولار حاليا إلى نحو ضعفي أكبر فئة من العملة الورقية وهي 1000 جنيه. وأشار أونور إلى إمكانية إجراء عملية إبدال وإحلال للعملة الحالية، وإنشاء شركة قومية للصرافة من قبل بنك السودان المركزي وشركات الصرافة العاملة والتي ترغب في أن يكون حسابها بالدولار، لتتولى شراء الفوائض والبيع لمن يحتاج منها وتوفير وتحديد احتياجات القطاع الخاص من النقد الأجنبي. وأشار إلى إمكانية إصدار هذه الشركة شهادات استثمارية قصيرة الأجل تدرّ أرباحا للمدخرين لتخفيف التضخم وانفلات سعر الصرف. وشرح إمكانية السماح للشركة ببيع وشراء الذهب من المعدنين بالدولار. وقال إن اقتصاد الحرب وتزايد الإنفاق خاصة الحكومي يتطلب توسيع وفتح مجالات للاستثمار وإيجاد قنوات للادخار تلائم هذا النوع من الاقتصاد، كإنشاء شركة قومية للصرافة وشركات إنتاجية تصدر شهادات استثمارية توفر موارد وتساعد على خفض التضخم وإدارة سعر الصرف، بدلا من جعل المضاربة في بيع وشراء العملات الأجنبية هي النشاط الوحيد المربح في السودان، ما يدفع المستثمرين للمزاحمة فيه.

اقتصاد الحرب

من جانبه، شدد مساعد رئيس بنك السودان المركزي عبد الله الحسن على أهمية محاصرة تصاعد الدولار في البلاد عبر تولي شركة مساهمة عامة العمل بين الحكومة وبنك السودان المركزي والمصارف، وشركات القطاع العام والخاص لبيع وشراء الذهب بالدولار بسعر البورصة العالمية. واقترح أن تتولى الشركة حصريا تصديره للخارج، مشيراً إلى أهمية الشركة في تحقيق الاستقرار في سعر صرف الجنيه ومحاربة المضاربات وكبح جماح التضخم وتوفير موارد حقيقية داخلية وخارجية للصرف وزيادة الادخار. تابع: «يجب أن تصدر الشركة شهادات استثمارية بالدولار؛ قيمة الشهادة 500 دولار، باكتتاب سنوي ونصف سنوي وربع سنوي أو تجدد وتدفع الأرباح بالدولار، وأن تسمى الشهادات التي تصدرها الشركة شهادة تبر، على أن تحدد قيمة وعدد الشهادات بواسطة بنك السودان المركزي».

ودعا إلى أن تكون الشهادات مغطاة ومضمونة بكمية من الذهب المشترى بالدولار بواسطة الشركة، وأن يتم تداولها بين الجمهور وبالسعر الموازي. وقال إن الشركة تسهم في توحيد سعر الصرف وزيادة تدفق الموارد بالنقد الأجنبي، ما يقلل الفجوة بين السعرين الموازي والرسمي. وفي إطار المحاولات الحكومية لتخفيف حدة أزمة الدولار، أعلن بنك السودان المركزي مؤخرا، عن إطلاق محفظة سلعية مشتركة بإشراف مباشر منه وريادة بنك الخرطوم بقيمة مليار دولار لتمويل استيراد السلع الاستراتيجية المحددة من قبل وزارة التجارة والتموين. وتشمل السلع، المواد البترولية، والقمح، والدقيق، والدواء، وذلك لخفض الطلب على النقد الأجنبي، وتحقيق الاستقرار في معدل التضخم.

وتكبّد الاقتصاد السوداني خسائر باهظة في الحرب، لكن الحكومة لم تعلن عن رقم رسمي في هذا الصدد. وقال وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم في تصريحات سابقة إن الحكومة شكلت لجنة لمعرفة التقديرات الحقيقية للخسارة. وأضاف: «لكن بطبيعة الحال الخسارة هائلة للغاية، كل القطاعات تأثرت بما فيها البنية التحتية، لكن أكثر القطاعات تأثرا القطاع الصناعي». ويتواجد أكثر من 95% من المصانع في العاصمة الخرطوم التي شهدت الاشتباكات الأعنف بين الجيش وقوات الدعم السريع التي استُخدمت فيها معظم أنواع الأسلحة. كذلك، تضرر القطاعان الزراعي والتجاري بشكل كبير من الحرب.

سوف في جنوب الخرطوم يوم 24 مايو 2023 (فرانس برس)

تراجع الإيرادات ونهب الذهب

تكبّد الاقتصاد السوداني خسائر باهظة بسبب الحرب، وفقد جزءاً كبيراً من ثرواته. وكان وزير المالية السوداني، جبريل ابراهيم، قد اعلن في فبراير/ شباط الماضي انخفاض إيرادات البلاد بأكثر من 80%، وكشف عن نهب 2700 كيلوغرام من الذهب من مصفاة الخرطوم الحكومية، بسبب تطورات الحرب التي تدور بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ 15 إبريل/ نيسان قبل الماضي. ولم يحدد الوزير الجهات المتورطة في عملية نهب الذهب.

بروفايل

تمكن الاقتصادي الفرنسي غابرييل زوكمان، من دفع اغنياء العالم إلى مناقشة مقترحه الرامي إلى فرض ضريبة دنيا على الثروات العالم، يريدها نوعا من المساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية

غابرييل زوكمان

مصطفى قماس

اسمٌ حاضر بقوة في نقاشات وزراء مالية مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو بالبرازيل. فقد تمكن الاقتصادي الفرنسي غابرييل زوكمان Gabriel Zucman من دفع أغنياء العالم إلى مناقشة مقترحه الرامي إلى فرض ضريبة دنيا على أثرى أثرياء العالم، والتي يريدها نوعاً من المساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية.

يوصف غابرييل زوكمان الذي ولد عام 1986 في العاصمة الفرنسية باريس، بمحقق الأموال الخفية، فهو الذي ركز في أبحاثه على الفوارق الاجتماعية والتهرب الجبائي والفراديس الجبائية وتوزيع الثروات. وقد ذاع صيته بين الاقتصاديين والخبراء الضريبي من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في أغلب الدول.

يدرّس زوكمان الاقتصاد بجامعة باريس وجامعة بيركلي في كاليفورنيا، ويتولى مسؤولية مدير بالمرصد الأوروبي للجباية، واشتهر بكتابه «الثروة المخفية للأمم» الذي اشتغل فيه بالفراديس الجبائية، وكتاب «انتصار عدم الإنصاف... الثروة والتهرب الضريبي والديمقراطية»، الذي نشره بمعية زميله بجامعة بيركلي الاقتصادي إيمانويل سايز.

يؤيد الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، مستنداً إلى الحجج التي بلورها الاقتصادي الفرنسي، تبني دول مجموعة العشرين فكرة فرض ضريبة على أثرى الأثرياء عبر العالم. وقد دعا الرئيس البرازيلي الذي أطلق «التحالف العالمي ضد الجوع والفقر» إلى فرض تلك الضريبة، وهو الذي يؤكد أن قلة من الأشخاص يسيطرون على إيرادات تتعدى ما تتوفر عليه دولة كاملة.

اتّفقت دول مجموعة العشرين، أول من أمس، على العمل معاً لفرض ضرائب على أثرى الأثرياء، لكن من دون أن تتوصل إلى اتفاق حول نظام ضريبي عالمي، وذلك وفقاً لإعلان صدر في ختام اجتماع وزراء مالية دول المجموعة في ريو دي جانيرو.

وأسندت البرازيل المترأسة مجموعة العشرين، التي تضم الاقتصاديات الرئيسية المتقدمة الصاعدة، إلى زوكمان مهمة إنجاز تقرير حول الضريبة على أثرى الأثرياء في العالم، إذ سلّم تقريراً قبل نحو شهر، يقترح فيه فرض ضريبة على تلك الفئة من الملزمين في حدود 2% من ممتلكاتهم.

وقد أكدت وكالة رويترز أن البرازيل سعت بقوة من أجل إقناع وزراء مالية مجموعة العشرين الأسبوع الماضي، بضرورة تبني فرض ضرائب على أثرى الأثرياء، وسيعرض المقترح على قمة رؤساء دول وحكومات تلك المجموعة يومي 18 و19 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل في ريو دي جانيرو. يرى زوكمان أن أثرى الأثرياء يفلتون من الضريبة على الدخل، حيث تبرز الدراسات أنهم يجتهدون من أجل هيكلة ثرواتهم بطريقة تفضي إلى خفض إيراداتهم التي يصرحون بها للإدارات الجبائية، فهم يسعون إلى ذلك عبر شركات وهمية، بل إن منهم من يصرحون بعدم تحقيق إيرادات ويؤدون صفراً ضريبياً.

ويعتبر أنه إذا كان الملياردريات يؤدون ضرائب أقل فلأن الجزء الأكبر من ثرواتهم لا يتكون من أجور، بل من ممتلكات عقارية وريع وأرباح متأتية من أسهم الشركات التي يملكونها، كما أنهم يتوفرون على الوسائل التي تتيح لهم إحاطة أنفسهم بمستشارين يرشدونهم إلى سبل تقليل ما يؤدونه من ضرائب.

الاقتصادي الذي عرف باطروحاته الجامعة حول توزيع الثروة، يقترح في التقرير الذي سلمه إلى البرازيل، فرض ضريبة دنيا بنسبة 2% على حوالي 3000 ملياردير، ما يتيح الحصول على إيرادات جبائية تتراوح بين 200 و250 مليون دولار لفائدة الدول، وهي أموال يمكن تسخيرها لتمويل خدمات التعليم والصحية ومكافحة تأثيرات التغير المناخي.

يؤكد في التقرير الذي أنجزه بطلب من البرازيل أن الملياردريات يؤدون 0,3% برسم الضريبة على ممتلكاتهم، في سياق تلاحظ فيه منظمة أوكسفام أن 1% من أثرى الأثرياء راكموا ثروات بنحو 42 تريليون دولار خلال العقد الأخير، وهو ما يمثل 36 مرة أكثر من 50% من أفقر سكان العالم.

أخبار

الاستحواذ على مصنع «إيسترن كومباني» في مصر

استحوذت شركة «المتحدة للتبغ»، الحاصلة على رخصة فيليب موريس الصنعة للسجائر الأجنبية في مصر، على مصنع (9) التابع لشركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني»، في منطقة السادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة، في صفقة قدرت بمبلغ 1,58 مليار جنيه (نحو 32,6 مليون دولار).

وتأسست «المتحدة للتبغ» في عام 2021 بشراكة بين صندوق استثماري يتبع جهاز المخابرات العامة المصري ومستثمرين إماراتيين. وتستحوذ «إيسترن كومباني»، وهي أكبر شركة إنتاج سجائر في منطقة الشرق الأوسط، على حصة سوقية تقدر بـ75% من سوق السجائر في مصر، وحصة 24% في رأسمال «المتحدة للتبغ». ووافقت الجمعية العامة العادية لشركة «إيسترن كومباني»، أمس الأحد، على عقد بيع مصنع (9) إلى «المتحدة للتبغ» بقيمة 1,58 مليار جنيه، وهو المتوسط السعري للتقييمات الثلاثة المقدمة من الشركات المعتمدة من البنك المركزي للصفقة. وتقضي الاتفاق بأنه في حالة عدم موافقة هيئة التنمية الصناعية، أو عدم تنفيذ أي من طرفي العقد التزاماته، يعد العقد مفسوخاً، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

إسرائيل تتجه للطاقة الشمسية بسبب الحرب

على الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي يعتمد على الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية بفعل حيازته احتياطات كبيرة منه، فإنه يتجه حالياً إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية إحدى ركائز أمن الطاقة لديه، تحسباً لاندلاع حرب إقليمية متعددة الساحات، تقلص من قدرته على مواصلة إنتاج الكهرباء، اعتماداً على الغاز الطبيعي. وقد أعد «مجلس الأمن القومي» في ديوان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد، بحيث تعتمد المرافق الإنتاجية والخدماتية على الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة البديلة الأخرى مصدراً رئيسياً للطاقة، ضمن استعدادات دولة الاحتلال لمواجهة تبعات انفجار حرب إقليمية متعددة الجبهات.

وذكر موقع «زمان إيسرائيل» أن الخطة ترمي إلى توظيف «الطاقة الشمسية المتجددة» في تشغيل «المصانع الحيوية ولإمداد مراكز استيعاب المستوطنين الذين

سيجري إخلاؤهم من منازلهم في المدن الكبرى حال اندلاع حرب إقليمية، بحيث لا تتأثر سلباً هذه المصانع وتلك المراكز في حال تعرّضت منصات الغاز ومحطات الكهرباء لأضرار خلال الحرب.

زيادة الإنفاق على البحث في الصين

سجلت الشركات المملوكة للدولة التي تشرف عليها وتديرها الحكومات المحلية في الصين، زيادة بنسبة 10,4% في الإنفاق على البحث والتطوير والذي بلغ 249,57 مليار يوان (35 مليار دولار) في النصف الأول من العام الجاري، وفقاً للجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة التابعة لمجلس الدولة. وجاءت زيادة الإنفاق وسط جهود من الشركات المملوكة للدولة لتعزيز قدرات الابتكار العلمي والتكنولوجي، وفقاً لما ذكره رئيس اللجنة، تشانغ يوي تشوه.

وقال تشوه، في وقت سابق من هذا الأسبوع، إنه منذ بداية العام الجاري، أطلقت لجان مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة التابعة للحكومات المحلية سلسلة من الإجراءات لدعم الابتكار العلمي والتكنولوجي.

اسواق

تونس تواصل استيراد الحبوب رغم تضاعف الإنتاج

قال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري محمد رجايبية، إن تونس تمكّنت من جمع محصول حبوب يقدر بأكثر من 6,5 ملايين قنطار، بعد تقدم عملية الحصاد والتجميع بأكثر من 98% على جميع المساحات المزروعة (القنطار = 100 كيلوغرام). وأعلن رجايبية في حديث لـ«العربي الجديد»

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قال عضو المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، محمد رجايبية، لـ«العربي الجديد» إن القمح الصلد يشكل النسبة الأوفر في المحصول بما قدره 5,8 ملايين قنطار، بينما لا تتجاوز كميات القمح اللين المجمعة 0,22 مليون قنطار. وأفاد بأن محصول الحبوب تطوّر بنسبة تفوق 100% مقارنة بالموسم الماضي، غير أنه يبقى متوسطاً ولا يغطي إلا ثلث احتياجات البلاد التي تستوامل التعويل على التوريد لتوفير الكميات اللازمة من القمح للغذاء.

وحلت محافظات باجة وبنزرت وجندوبة شمال البلاد في المراتب الثلاث الأولى لإنتاج الحبوب هذا العام، حيث بلغت كميات الحبوب المجمعة في محافظة باجة 1,8 مليون قنطار، ما يمثل 27% من الإنتاج الوطني، تلتها بنزرت بكمية 1,3 مليون قنطار، ثم جندوبة بـ924 ألف قنطار. وخلال موسم 2023 لم يتجاوز محصول الحبوب 2,5 مليون قنطار، بعدما ضرب الجفاف أكثر من 70% من المساحات المزروعة، ما تسبب في تلف كبير للزراعات الأكثر انتشاراً في البلاد. وأكد المسؤول بمنظمة المزارعين أن ارتفاع الحرارة خلال شهر مارس/ آذار الماضي غيّر مجرى الموسم الزراعي، وتسبب في تراجع كبير في المحاصيل نوعاً وكماً، متوقعاً استمرار زراعة الحبوب تحت تأثيرات الانحراف المناخي لسنوات إضافية. واعتبر رجايبية أن الانحراف المناخي الذي تشهده البلاد لا يساعد على تثمين البحوث العلمية بتجربة بذور مقاومة للجفاف ونقص الأمطار، بسبب عدم انتظام التساقطات المطرية، وبروز ظواهر غير مسبوقة، من بينها فترات الحر، وهبوب الرياح الجنوبية في بدايات أشهر الربيع، أو تهاطل الأمطار بكميات كبيرة صيفاً قبل موسم الحصاد.

ويرى عضو منظمة المزارعين أن ضمان استقرار إنتاجية القطاع والتقدم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب لن يحصل دون العمل على شرطين مهمين، وهما رفع الإنتاجية عبر تحديد المجال الترابي الخصب الملائم لزراعة الحبوب، وتأهيل العنصر البشري، معتبراً أن هذين الشرطين يحدان من تأثيرات الانحراف المناخي على قطاع الحبوب الحيوي.

وراهنت السلطات في تلك الفترة على توسيع المساحات المخصصة لإنتاج القمح، وذلك بتخصيص 200 ألف هكتار إضافية بداية من موسم البذر 2022/2023، غير أن الجفاف بعثر استراتيجية التدرج نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من تداعيات توريد الحبوب على الموازنة العامة. ويتوقع رجايبية أن تلجأ تونس إلى استيراد ما لا يقل عن 25 مليون قنطار من الحبوب، لضمان احتياجات البلاد من الحبوب الغذائية والأعلاف. ويبلغ استهلاك تونس من الحبوب 34 مليون قنطار، من بينها 12 مليون قنطار لكل من القمح الصلب والقمح اللين، و10 ملايين قنطار شعير، وفق ديوان الحبوب الحكومي. وتراجع عجز الميزان التجاري العام إلى شهر يونيو/ حزيران من سنة 2024، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، حيث بلغ 8 مليارات دينار مقابل 8,6 مليارات دينار خلال سنة 2023، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 2,2% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. وتشكّل الحبوب مصدر غذاء رئيسياً للتونسيين، وتستأثر بـ13% من الإنفاق على الغذاء، و4% من مجمل النفقات.

آلة حصاد قمح في تونس يوم 9 سبتمبر 2022 (جديدي وسيم/Getty)

العراق

تداعيات سلبية للصدمات السعرية على الأسواق

بغداد ـ **احمد عبد**

تعاني السوق العراقية صدمة سعرية نتيجة لتذبذب أسعار الصرف وعدم استقرارها، ما تسبب في ارتفاع متسارع لأسعار السلع والخدمات، في حين يكون الانخفاض بطيئاً، في ظل تذبذب سعر الدينار وارتفاع معدلات التضخم. وتعد الصدمات السعرية مؤشراً مهماً لتقييم أداء السياسة النقدية لأي دولة، فكلما قل تعرض الاقتصاد الوطني للدولة إلى صدمات نقدية، دل ذلك على وضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ودراسة ومعرفة حالة الاقتصاد، حسب خبراء اقتصاد. ودعا البرلمان العراقي الحكومة إلى تفعيل قانون حماية المنتج المحلي في ظل استمرار ارتفاع أسعار السلع والبضائع المستوردة، وحالة الصدمة السعرية التي تعانيها السوق العراقية نتيجة لاضطراب قيمة الدينار أمام الدولار.

وقال عضو البرلمان رائد المالكي إن أعضاء البرلمان داعمون بشكل كبير لإعادة تفعيل قوانين دعم السوق وحماية المنتج المحلي، مطالبين الحكومة بمتابعة أسعار السلع المستوردة، والأخذ بعين الاعتبار حجم ومستوى دخل الفرد العراقي. وأضاف المالكي، لـ«العربي الجديد»، أن اللجنة القانونية في البرلمان تسعى لتشريع عدد من القوانين التي من شأنها دعم وحماية الصناعة الوطنية وقطاع الاستثمار والنهوض بهما، مضيفاً أن «الإنتاج الوطني غائب عن السوق بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار»، مؤكداً أن النهوض بواقع المنتج المحلي يتطلب توفير عدد من العوامل الأساسية، في مقدمتها تشريع قوانين اقتصادية تحمي المستهلك والمستثمر، فضلاً عن مراقبة الأسعار وتوفير متطلبات العيش الكريم للمواطن. في السياق، قال الخبير المالي ضرغام محمد علي إن الصدمة السعرية التي تعانيها السوق العراقية تعود الى القرار غير المدروس من قبل الحكومة، المتضمن خفض قيمة الدينار العراقي بصورة مفاجئة بقيمة كبيرة أفقدته 23% من قيمته في ديسمبر/كانون الأول 2020.

وأفاد علي «العربي الجديد» بأن هذه الصدمة أحدثت هزّة تضخمية انعكست على أسعار المستهلك والسوق العقارية وسوق السيارات، وحتى أسعار السلع المصنعة محلياً والمستوردة. وأشار إلى أن عدم وجود قنوات مباشرة لتوفير الدولار للمسافرين بشكل يضمن الحصول عليه جعل إجراءات خفض سعر الصرف للدولار أقل فائدة سوقية، وبقيت الصدمة التضخمية مستمرة. وأضاف أن من آثار الصدمة التي يتكبدها العراق، الارتفاع السريع في مستويات أسعار السلع والبضائع، إلا أن التعافي من الصدمة وعودة الأسعار إلى طبيعتها يتحققان عبر مراحل، ويكون علاجها بطيئاً قياساً بسرعة الارتفاع، مبيناً أن تذبذب سعر الصرف وعدم استقراره أديا إلى انكماش السوق وارتفاع مستويات الأسعار، بسبب الطلب المتزايد على الدولار من السوق الموازية لأن نافذة بيع العملة تغطي فقط البلدان المسموح بتحويل الدولار إليها من قبل الخزانة الأميركية. وحمّل علي المصارف وشركات الصرافة المخولة بيعَ الدولار مسؤولية سيطرة السوق الموازية، لأنها لا تتعامل بشفافية في بيع الدولار للمسافرين والمستحقين، إذ تعمل على تحقيق أرباح طائلة من بيع الدولار للسوق الموازية وعدم بيعه للمستفيدين الحقيقيين ضمن القنوات الرسمية. وشدد على أهمية بيع الدولار للمستحقين وفق الضوابط والتعليمات القانونية والتزام الشركات والمصارف والحد من عمليات غسل الأموال وتهريب العملة، إضافة إلى رصد المخالفات ومعاقبة المخالفين، منتقداً سياسة البنك المركزي في التعامل مع الأزمة من خلال حصر التعامل مع أربع شركات فقط. ولقد كشفت اللجنة المالية في البرلمان العراقي عن إجراءات للبرلمان بشأن استمرار ارتفاع أسعار صرف الدولار في الأسواق المحلية، فيما أشارت إلى أن إجراءات البنك المركزي العراقي خاطئة. وقال عضو اللجنة محمد نوري، في حديث صحافي، إن إجراءات البنك المركزي الخاطئة لم تحقق أي نتائج فعلي حقيقي في تغيير سعر صرف الدولار، ما انعكس سلباً على الواقع العراقي وارتفاع نسبة التضخم بشكل كبير وملحوظ خلال الأيام الماضية». من جانبه، أفاد الباحث الاقتصادي العراقي عمر الحلبوسي بأن الصدمة السعرية تركت آثاراً سلبية على السوق العراقية، أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير انعكس على المواطن الذي يعاني جراء تقلبات سعر الصرف وأثرها على السوق. وأشار الحلبوسي، لـ«العربي الجديد»، إلى جشع بعض التجار وعدم وجود جمعيات لحماية المستهلك، التي يمكن أن تشكل ضغطاً لتوفير أدنى مستويات الحماية والتخفيف عن المواطنين أصحاب الدخل المحدود.

مال وسياسة

حتى الآن تراهن الأسواق على فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية. وبينما يركز المرشح الرئاسي على رفع الرسوم على البضائع الصينية بنسبة تتراوح ما بين 10 و60%، ومن ثم زيادة معدل التضخم، سيعني فوز هاريس استمرار خفض التضخم

أجندة هاريس الاقتصادية

اعتماد على خطط بايدن والاستفادة من تراجع التضخم

للحدث. **موسى مهدي**

بات السؤال المطروح داخل أسواق المال الأميركية والعالمية هو: هل يمكن أن تنقذ المرشحة الرئاسية كامالا هاريس الحزب الديمقراطي من هزيمة محققة أمام دونالد ترامب، كما نجحت مثل هذه التغييرات في أستراليا حيث فاز مالكولم تورنبول بالانتخابات الفيدرالية لعام 2016 بعد أن حل محل توني أبوت، وفاز سكوت موريسون في عام 2019 بعد أن حل محل تورنبول؟ وفق تحليل في صحيفة نيويورك تايمز يوم 24 يوليو/ تموز الجاري، بينما كان بايدن يخسر في استطلاعات الرأي، تشير استطلاعات مجلس الشيوخ الأميركي في الولايات المتأرجحة مثل بنسلفانيا ونيفادا وويسكونسن وميشيغان واريزونا إلى أن المرشحين الديمقراطيين يفوزون، ويحققون أداء أفضل بكثير من بايدن. على الصعيد الاقتصادي ليس لدى هاريس تاريخ في إدارة السياسة الاقتصادية، خاصة الملفات الكبيرة، ولكنها تستفيد في حملتها الانتخابية من تراجع معدل التضخم الذي انخفض بنسبة 0,1% بعد أن ظل دون تغيير في مايو/أيار الماضي، وانخفاض التضخم لمدة 12 شهراً إلى 3%، وهو أدنى مستوى له منذ يونيو/حزيران 2023. ووفق «نيويورك تايمز»، يقول مسؤولون، إن هاريس انجذبت نحو عدد قليل من القضايا الاقتصادية المختارة، والتي تطورت على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ كانت من أوائل المدافعين عن الإعفاء الضريبي الموسع للآباء، إلى جانب مجموعة من المقترحات لرعاية الأطفال والإجازات مدفوعة الأجر وغيرها من سياسات اقتصاد الرعاية الاجتماعية. كما شملت مجالات تركيز المرشحة هاريس على مساعدة الشركات الصغيرة في الوصول إلى رأس المال وتنشيط المجتمعات الريفية والحضرية التي كان أداؤها سيئاً في العقود الأخيرة. وقادت المرشحة الرئاسية إنشاء مجموعة تسمى «تحالف الفرص الاقتصادية»، والتي تسعى إلى جذب عشرات المليارات من الدولارات من رأس المال الاستثماري إلى المجتمعات المثلومة في الولايات المتحدة، كما أنها دعمت النقابات العمالية. ومن ثم ربما تكسب هاريس أصوات النساء والجماعات الملونة والنقابات العمالية. وهذا ما رفع شعبيتها في استفتاءات الرأي. ويرى محللون أن سياستها الاقتصادية في حال فوزها ستكون مكملة لسياسة جو بايدن إلا أنها تميل قليلاً إلى اليسار. لكن كيف ستقبل الأسواق ترشيح هاريس وما هو برنامجها الاقتصادي؟

يلاحظ أنه حتى الآن لم تتأثر الأسهم الأميركية إلا طفيفاً بأخبار تخلي الرئيس جو بايدن عن إعادة انتخابه ودعم نائبته كامالا هاريس لتحل محله. وعلى الرغم من أن هاريس بصفتها مرشحة ديمقراطية غير مضمونة، لكن التأييد وأموال الحملة الانتخابية بدأت تتراكم عليها. وفي تقرير لصحيفة ذا هيل بواشنطن مساء السبت الماضي، تمكنت هاريس في أول حملة لجمع التبرعات من حشد أكثر من 800 شخص في ماساتشوستس: وقالت «نحن المستضعفون وأمامنا معركة، ولكن هذه حملة مدعومة من الناس ولدينا زخم». ومن المتوقع أن تجمع هاريس أكثر من 1,4 مليون دولار من حملة جمع التبرعات تلك، وفقاً لوكالة أسوشييتد برس يوم السبت. وكان من المتوقع أن تجمع حملة جمع التبرعات ما يقرب من 400 ألف دولار فقط عندما كان الرئيس بايدن لا يزال المرشح الديمقراطي للرئاسة. وهذا واحد من الأدلة التي تشير إلى أنها تحظى بدعم قوي من الحزب الديمقراطي يجعل منها المرشح المؤيد في مؤتمر الحزب الديمقراطي المقرر عقده في 19 أغسطس/ آب المقبل. وقالت التبرعات ما يقرب من 400 ألف دولار فقط عندما كان الرئيس بايدن لا يزال المرشح الديمقراطي للرئاسة. وهذا واحد من الأدلة التي تشير إلى أنها تحظى بدعم قوي من الحزب الديمقراطي يجعل منها المرشح المؤيد في مؤتمر الحزب الديمقراطي المقرر عقده في 19 أغسطس/ آب المقبل. وقالت التبرعات ما يقرب من 400 ألف دولار فقط

مرشحة الرئاسة الأميركية كامالا هاريس 27 يوليو 2024 (ستيفاني سكاريرو/ فرانس برس)

دعم قوي لبيتكوين

كشف الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عن دعمه القوي لعملة بيتكوين، مشيراً إلى أنه إذا أُعيد انتخابه، فسوف يدمج بيتكوين أصلا احتياطيا استراتيجيا للولايات المتحدة، وفق موقع إنفستنغ. كوم. وخلال كلمته التي ألقاها في مؤتمر بيتكوين في ناشفيل بولاية تينيسي، أكد ترامب أن تهديد هيمنة الدولار ليس من بيتكوين، بل القرارات السياسية من واشنطن. كما أعلن عن نيته توجيه وزارة الخزانة لوقف جهود تطوير عملة رقمية للبنك المركزي.

بنا ضد دونالد ترامب، بينما نكافح من أجل دفع أمتنا إلى الأمام، ينوي دونالد ترامب أن يعيد بلادنا إلى الوراء». على صعيد الملفات المهمة، يلاحظ أن هذه الانتخابات الرئاسية يتم خوضها على أساس الملفات الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها ملفات التضخم والتجارة والصناعة النفطية وإدارة العلاقات التجارية والتقنية مع الصين.

يقول اقتصاديون في هذا الشأن، من غير المعروف للمرشحة هاريس سياسة اقتصادية واضحة حول التعامل مع المواضيع الرئيسية مثل التضخم والاقتصاد الكلي، وربما تعتمد سياسات جو بايدن خلال سنواته في الحكم. ومن ثم يقول تحليل في صحيفة ذا هيل: لا تزال الأسواق لدى موقفها تراهن على فوز ترامب بدليل الزخم الذي تجده أسهم ما يسمى بـ«تجارة ترامب». وتجارة ترامب هي في الأساس تعني شراء الأسهم التي يعتقد المستثمرون أنها ستستفيد من سياسات المرشح الجمهوري ترامب، مثل أسهم الطاقة وأسهم البنوك. ورغم أن اختيار المرشحة هاريس أفضل اختيار ديمقراطي وربما يكون قد أدى إلى تضييق السباق على انتخابات الرئاسة، لكن «مع استمرار ترامب في المركز الأول، تعتقد الأسواق أن «تجارة ترامب» ستظل قائمة»، ومن ثم ربما يؤدي اختيار هاريس إلى عدم تمكن الجمهوريين من نيل الأغلبية في الكونغرس الأميركي. على مستوى الأسهم الأميركية أظهرت استطلاعات سابقة أن ترامب يتقدم بسبب انخفاض معدلات تأييد هاريس. ومع ذلك، أظهر استطلاع جديد أجرته رويترز/ إيبسوس أن هاريس تتقدم على ترامب بنسبة 44% مقابل 42%. ومن الجدير بالذكر أن استطلاعات الرأي السابقة غالباً ما كانت تزيد من تمثيل الناخبين الديمقراطيين، ولا تزال استطلاعات الرأي الأخرى تشير إلى وجود فرصة أكبر لفوز ترامب. كما أن الاتجاه الصعودي الحالي لسوق الأسهم مدفوع فعلياً أساسياً بأرباح الشركات القوية، خاصة المدرجة في مؤشر S&P 500، الذي يسجل أعلى نمو في الأرباح منذ سنوات. ومع ذلك، حتى مع النتائج الجيدة، يمكن أن تنخفض الأسهم مثل Alphabet حيث تؤدي توقعات المستثمرين المرتفعة إلى جني الأرباح.

هاريس تستفيد من تراجع الغلاء ومخاوف المستثمرين من سياسات ترامب تجاه أوروبا

أزمة الكهرباء تعطّل إيران وصناعاتها الكبرى

بتعطل جزء من الصناعات بسبب الكهرباء. كرمان 15 يونيو 2023 (حيدر شاهين/الأناضول)

تعاني إيران أزمة في الكهرباء زادت حد تها مع ارتفاع درجة الحرارة، وما يدعو إلى القلق هو وجود أنباء عن قطع التيار عن مصنع الألومنيوم الكبير

طهران. **صابر غل عنبري**

تواجه إيران أزمة كهرباء بسبب وجود عجز كبير، على خلفية ارتفاع مطرد في الاستهلاك مع قدوم فصل الصيف، خاصة في ظل ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء البلاد إلى مستويات عالية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ قرارات اضطرارية صعبة بديلة عن قطع التيار عن البيوت، تكون لها تبعات اقتصادية كبيرة. بعد خفض مستمر لساعات الدوام اليومية في المؤسسات الحكومية، وتعطيل أيام الخميس في كثير من المحافظات خلال الأسابيع الأخيرة، دفع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستوى غير مسبوق تقريباً في ظل اتساع عجز الكهرباء، السلطات الإيرانية، إلى الإعلان عن تعطيل البلاد أمس الأحد، فضلاً عن تقليل ساعات الدوام أيام السبت إلى أربع ساعات من السادسة إلى العاشرة صباحاً.

أزمة الكهرباء في إيران ليست جديدة، فهي تمر بها منذ عدة سنوات، لكنها بدأت تتفاقم خلال السنوات الأخيرة مع ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية. وفي مواجهة الأزمة في فصل الصيف تقوم الحكومة عادة بتعطيل جزء من صناعاتها الكبرى، بموازاة الإعلان المستمر عن مساع حثيثة لرفع العجز من خلال زيادة الإنتاج، لكن الزيادة لم تبلغ بعد مستوى يوقف وتيرة عجز الكهرباء المتزايد سنوياً. يقول الخبير الاقتصادي علي سعدوندي لـ«العربي الجديد» إن قطع الكهرباء بدأ يشمل تقريباً جميع الصناعات الإيرانية الكبرى، وكذلك المدن الصناعية في البلاد، مضيفاً أن «ما يدعو إلى القلق هو وجود أنباء عن قطع الكهرباء عن مصنع الألومنيوم الكبير»، مشيراً إلى أن هذه الخطوة «نادراً ما تحدث، لأن قطع الكهرباء عن صناعة الألومنيوم يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة». يضيف أن من التبعات البارزة لقطع الكهرباء عن الصناعات الكبرى، هو انخفاض الإنتاج وتوقف الاستثمارات إلى أن استمرار هذا الوضع يحدث «خللاً ومشكلة في نشاط الصناعات»، لافتاً إلى أن قطع الكهرباء لا يشمل بعد قطاع الخدمات في إيران، الذي يشكل نصف اقتصاد الدولة ونواتجها القومي الإجمالي، حيث تجنبت الحكومة قطع الكهرباء عن المدن، «لكن يتوقع أن يزداد عجز الكهرباء خلال السنوات المقبلة إن استمر الوضع على ما هو عليه اليوم».

يوضح سعدوندي، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن انقطاع الكهرباء عن الصناعات «إذا كان مؤقتاً يمكن أن تكون تبعاته محدودة، إذا زادت الصناعات مسبقاً من مخزونات سلعها أو انتقلت إلى العمل في الفترة المسائية أو أجلت موعد الصيانة السنوي إلى أوقات انقطاع الكهرباء». لا توجد أرقام رسمية عن حجم الخسائر في القطاع الاقتصادي الإيراني من جراء قطع الكهرباء عن الصناعات الكبرى، لكن ثمة تقارير وتصريحات نيابية تقدر ذلك بنحو ثمانية مليارات دولار سنوياً. وتنتج إيران يومياً نحو 60 ألف ميغاواط من الكهرباء، لكن عجزها يقدر بما يتراوح بين 14 و18 ألف ميغاواط. ووفق بيانات وزارة الطاقة، فإن القطاع العام والشوارع والطرقات تستهلك 10% من الكهرباء المنتجة، والبيوت 32%، والصناعات 36%، وقطاع الزراعة 14,5%، وقطاع التجارة 7,5%. ولقد أعلن البنك الدولي أخيراً تراجع توقعاته بزيادة النمو الاقتصادي الإيراني في العام الجاري بالمقارنة مع العام السابق، مقدراً بلوغه 3,2%، وعازياً أحد أسباب ذلك إلى عجز الطاقة في إيران إلى جانب العقوبات والطلب العالمي على النفط. وحسب بيانات وزارة الطاقة الإيرانية، فإن نحو 13% من الكهرباء المنتجة تُهدر خلال عملية النقل والتوزيع بسبب تهالك الشبكة. يقول نائب التخطيط وتنمية شبكة الكهرباء الحرارية الإيرانية، أمير دوبابي نجاد، إن زيادة درجة واحدة للحرارة تحمّل شبكة الكهرباء نحو 1800 ميغاواط طلباً لاستهلاك الكهرباء، مشيراً إلى أن زيادة الاستهلاك في الصيف أكثر من 80%، مضيفاً أن زيادة الحرارة بدرجة مئوية واحدة تتسبب أيضاً في انخفاض طاقة الإنتاج لتوربين غازي بنحو 7 إلى 10%.

توقع رئيس مجلس إدارة نقابة الكهرباء الإيرانية، حسنعلي تقي زادة، لصحيفة هم ميهن الإصلاحية، السبت الماضي، تدهور الوضع مستقبلاً بسبب عدم تطوير محطات الكهرباء في إيران، لافتاً إلى أن صندوق التنمية الوطنية يرفض تمويلاً بالعملة الصعبة لنشطاء صناعة الكهرباء وبناء محطات جديدة للكهرباء، عازياً الوضع المتردي الراهن إلى سياسات خاطئة على مدى العقد الأخير.

8 مليارات دولار خسائر سنوية جراء قطع التيار عن الصناعة

الاقتصاد الألماني يعاني الركود

برلين. **العربي الجديد**

قالت وكالة بلومبيرغ الأميركية في تقرير، أمس الأحد، إن عجز ألمانيا عن تحقيق نمو ذي معنى يلقي بظلاله على الآفاق طويلة المدى للاقتصاد والآمال السياسية لأحزاب الحاكمة الثلاثة في عهد المستشار أولاف شولتز. ووفق التقرير، مع تراجع ثقة الأعمال الأسبوع الماضي وترجيح أن تظهر بيانات يوم الثلاثاء، أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بصعوبة في الربع الثاني، فإن الدولة التي كان يُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها محرك التوسع في أوروبا، تبدو بتزايد وكأنها ثقل ساكن. ومن بين القراءات الفصلية العشر للناتج المحلي الإجمالي منذ تولى شولتز منصبه، أظهر أكثر من نصفها، إما عدم وجود نمو تقريباً وإما انكماشاً. ويرى تحليل حديث بوكالة بلومبرغ نيوز، أن الشركات الأوروبية تواجه بيئة أعمال متزايدة الصعوبة، بسبب ارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الاقتراض، مع استمرار أسعار الفائدة في الارتفاع بصورة غير مريحة. ويقول التحليل، على هذا النحو، اضطر العديد من الشركات الألمانية في مختلف الصناعات إلى وقف المشاريع الجديدة والتوسعية أو تأجيلها، بسبب أن تكلفة الديون أصبحت غير قابلة للتحمل. وقد أثر هذا أيضاً على الاستثمارات الرأسمالية والتوظيف في البلاد. وعلى الجانب الاستهلاكي، سبّب التضخم المتزايد ارتفاع الأسعار عبر مجموعة متنوعة من الضروريات والخدمات. كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكلفة الرهن العقاري، مما أدى إلى انخفاض الدخل المتاح للمستهلكين. وساهمت هذه العوامل في الأزمات التي تواجهها الاقتصادات الأوروبية حالياً وتحديداً اقتصاد ألمانيا الذي كان المكينة المحركة للنمو في أوروبا. ووفق بلومبيرغ فإنه «في قلب ضعف اقتصاد ألمانيا تكمن القاعدة الصناعية التي دعمت النمو القائم على التصدير طوال جزء كبير من القرن الماضي». وكان الزخم يضعف حتى قبل تفشي جائحة كوفيد 19، فقد أدت رئاسة دونالد ترامب الأولى والتوترات مع الصين إلى تدهور البيئة التجارية العالمية التي ازدهر فيها المصدرون الألمان. وكان انتهاء واردات الغاز الرخيص من روسيا بمثابة ضربة موجعة لا تزال الشركات الألمانية تكافح من أجل تجاوزها، خاصة في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

في هذا الصدد، تقول ساندرا إبنر، كبيرة الأقتصاديين من شركة يونيون إنفستمنت: «لا يزال هناك أمل في أن عالم العولمة الذي استفدنا منه كثيراً سيعود يوماً ما». ولكنها ترى أن «هذا لن يحدث، ونحن نواجه صعوبة بالغة في الاعتياد على ذلك».

ووفق بلومبيرغ، تحاول شركات صناعة السيارات الألمانية، التي كانت ركيزة أساسية لنجاح الاقتصاد في الماضي، تعويض ما فقدته في الوقت الذي تواجه فيه الصين التفوق في إنتاج السيارات الكهربائية وفي سوقها المحلية، فإن التخلص التدريجي من المركبات التي تعمل بوقود الاحتراق يتراجع من جانبها، تقول هيلينا فيسبرت، أستاذة اقتصادات السيارات في جامعة أوستفاليا الألمانية إن 12% فقط من السيارات المسجلة حديثاً في ألمانيا هي كهربائية، في العام الماضي كانت أكثر من 20%.

فولكسفاغن تواجه المنافسة الصينية. 10 مايو 2024 (توبياز شوارتز/فرانس برس)

رؤية

تفهقر القدرة الشرائية للجزائريين

سهام معط الله

يتخبَّط الجزائريون الذين ينتمون إلى الطبقات الكادحة الفقيرة والمتوسِّطة في دوّامة تصاعدية تجرّ أسعار كل المواد الاستهلاكية والمعيشية نحو الأعلى وتخلق وضعاً اقتصادياً شاذاً وموجة غلاء تعتصر كل من يعيش بالقرب من خطّ الفقر سواء تحته أو فوقه بقليل. فقد قفزت أسعار السلع الغذائية الواسعة الاستهلاك بنسبٍ فاقت الـ 100% بعد جائحة كورونا التي عبثت بصمامات أمان القدرة الشرائية للأسر، بينما ارتفعت الأجور بنسبٍ ضئيلة عجزت عن مواكبة الأسعار الملتهبة، الأمر الذي ساهم في ضمور الطبقة الوسطى لصالح الفقيرة. غالباً ما تنتشر مقارنات عقيمة ومغلوطة تبتعد عن حدود الواقع وتشيد بانخفاض الأسعار على العموم في الجزائر مقارنة بالعديد من الدول الغنية بالنفط والغاز بصفة عامة، أو بفرنسا التي تضمّ أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين بصفة خاصة، كسعر البنزين الذي يبلغ 33 سنتاً أميركياً في الجزائر، بينما يصل إلى 62 سنتاً في السعودية و83 سنتاً في الإمارات و1,96 دولار في النرويج و1,97 دولار في فرنسا. وكذا رغيف الخبز الذي يُباع بـ 14 سنتاً لكل 500 غرام في الجزائر، وهو الأرخص عالمياً، بينما يصل سعره إلى دولار واحد في السعودية و1,41 دولار في الإمارات و1,94 دولار في فرنسا و3,01 دولارات في النرويج وفقاً لموقع «نومبيو» NUMBEO المتخصّص بمقارنة غلاء المعيشة بين دول العالم ومدنه، وهذا البُعد الواحد الذي تستند عليه هذه المقارنات يجعلها عديمة الجدوى والفائدة. بينما تستند المقارنات الصحيحة على رؤية ثلاثية الأبعاد تشمل متوسِّط الراتب الشهري ومؤشِّر تكلفة المعيشة ومؤشِّر القدرة الشرائية. في الواقع، جاءت الجزائر في المرتبة 95 عالمياً من بين 108 دول في ترتيب أغلى بلدان العالم الذي يُصدره موقع Worlddata.info بمؤشِّر تكلفة معيشة بلغ 28,1، بينما بلغ مؤشِّر القدرة الشرائية فيها 18,2، الأمر الذي يؤكّد صراع المواطن الجزائري البسيط مع الفجوة التي تزداد اتّساعاً بين قدرته الشرائية المنكمشة وتكاليف المعيشة المتزايدة. ولِوضع الأمور في نصابها الصحيح، يوفِّر هذا الموقع قراءة آنية لمتوسِّط الراتب الشهري الذي بلغ 327 دولاراً في الجزائر، بينما وصل إلى 7878 دولاراً في النرويج، و4097 دولاراً في الإمارات، و3774 دولاراً في فرنسا، و2307 دولارات في السعودية.

بطبيعة الحال، إدخال متوسِّط الراتب الشهري إلى المعادلة هو الذي يُكسِب هذا النوع من المقارنات الموثوقية والمصداقية والموضوعية. فقد بلغ على إثر ذلك مؤشِّر القدرة الشرائية 122,1 في النرويج، و88,6 في الإمارات، و75,6 في فرنسا، و69,6 في السعودية. وهذه الأرقام هي أضعاف مضاعفة لمؤشِّر القدرة الشرائية في الجزائر. فهل من المعقول أن يضحّي النرويجي بقدرته الشرائية التي تفوق بنحو 7 أضعاف قدرة نظيره الجزائري مقابل الحصول على بنزين وخبز أرخص؟

بطبيعة الحال، تُدحض هذه المعطيات الأقرب إلى الواقع تلك المقارنات الجوفاء الخالية من أيّ معايير علمية وتُخرس تلك الأصوات التي تحاول أن تصوِّر جنّة وهمية للفقراء ومحدودي الدخل الذين يلطمنهم قطار الغلاء ذهاباً وإياباً.

ففي كثير من الأحيان، تُستخدم أسعار بعض السلع المدعَّمة حكومياً لتحويل الكادحين إلى فريسة سهلة للأيادي التي تحاول باستماتة تشكيل صورة مضلِّلة لا تعكس واقع الحال، تتماهى فيها أطماع المستفيدين من بقاء الوضع على ما هو عليه، ويُستغبى فيها الرافضون للتسليم بالأمر الواقع.

انخفاض أسعار السلع الأساسية المدعَّمة هو جزء لا يتجزّأ من ثالوث تكلفة المعيشة-متوسِّط الراتب الشهري-القدرة الشرائية، ومن ثم ليس هناك مغزى اقتصادي وواقعي لمحاولات مدح هذا الانخفاض من دون ذمّ الرواتب الهزيلة والقدرة الشرائية الضئيلة. وعلى النقيض من ذلك، هناك مغزى سياسي قويّ لتلك المحاولات لا ينبغي التقليل من أهميته عند إضافة عناصر أخرى إلى الصورة التحليلية كإخفاء التصدُّعات في السلم الاجتماعي.

في الواقع، زُحزحت أجور الجزائريين ورواتبهم عن المستويات التي ثُبِّتت فيها طيلة سنوات وحظي العاطلون عن العمل بمنح بطالة لأوّل مرّة في تاريخ البلاد، كما تمّ إدماج موظّفي العقود المؤقّتة بمناصب دائمة في الإدارات والهيئات الحكومية وتوظيف جميع حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير العاطلين عن العمل، لكن ما لوحظ إجمالاً هو استجابة الأسعار استجابة سريعة وكبيرة لمثل هذه القرارات، الأمر الذي عمّق الهوّة بين الأجور والقدرة الشرائية وأعاد الجماهير الكادحة مرّة أخرى إلى نقطة تدبير قوت اليوم وانتظار صبّ الراتب الذي ينتهي قبل نهاية الشهر وغصّ البصر عن الكثير من متطلّبات الحياة الضرورية على أمل الوصول إلى أوّل الشهر التالي بأقلّ الخسائر الممكنة.

يرجع أيضاً تهاوي القدرة الشرائية للجزائريين إلى تهاوي قيمة عملتهم الوطنية الدينار الذي يواصل اتّجاهه التنازلي، وعدم جدوى سياسات التخفيف من حدّة التضخم الذي من المتوقّع أن يصل إلى 7,55% في نهاية السنة الجارية وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي، وممارسات المضاربة، وضعف تنظيم السوق الداخلية، والاحتكارات الناتجة عن غياب الرقابة، وسياسة كبح فاتورة الواردات التي ساهمت بلا شكّ في ارتفاع أسعار العديد من السلع والمنتجات المحلية في ظلّ غياب المنافسة.

هناك تقارير دولية أخرى تُصدر أرقاماً أكثر سوداوية وانحيازاً إلى الواقع، مثل تقرير مجلة «عالم الرؤساء التنفيذيين CEOWORLD» الأميركية الذي احتلّت فيه الجزائر المرتبة 133 عالمياً من بين 196 دولة في تصنيف متوسِّط الأجر الشهري الإجمالي، بمتوسِّط راتب بلغ 249 دولاراً شهرياً، متفوِّقة بذلك فقط على مصر (222 دولاراً) وسورية (84 دولاراً) والسودان (76 دولاراً) وجنوب السودان (71 دولاراً)، ومتخلِّفة، بصورة مثيرة للدهشة، عن دول مزَّقتها الحروب والقلاقل السياسية والاقتصادية مثل لبنان (837 دولاراً) والعراق (583 دولاراً).

خلاصة القول، سيبقى المواطن الجزائري أسير متاهة تهاوي القدرة الشرائية التي يطول زمن البقاء فيها جزّاء سياسة الحكومة التي تشبه إلى حدٍّ ما سياسة «المزيد من الماء، المزيد من الطحين» التي تزيد الأمور تعقيداً، ويبقى باب الخلاص الوحيد من هذه المتاهة هو تدوير العجلة الاقتصادية من خلال استقطاب الاستثمارات، وتطوير القوى الإنتاجية، ومكافحة المضاربة، وتعزيز الرقابة على الأسعار، والتخصيص الفعّال لعائدات النفط والغاز، وتكثيف حملات تطهير البلاد من الفساد.